قضايا

قوبل ترشّح الأمين العام لحركة الشعب بوصم شديد من معارضيه ومنافسيه، معتبرين خروجه عن جلباب سعيّد في هذه المحطّة السياسية المهمة لا يخلو من ريبة، وأنّه للعب دور الديكور الديمقراطي والتعدّد المُزيّف

من الموالاة السياسية إلى المنافسة الرئاسية

حركة الشعب التونسية [2/2]

سالم لبيض

الأمين العام لحركة الشعب يعلن في مؤتمر صحافي تضامنه مع سعيّد ودعمه استفتاء 25 يوليو، 2022/7/16 (Getty)

جاء ترشح الأمين العام لحركة الشعب (في تونس) لمنصب رئيس الجمهورية، لمنافسة الرئيس الحالي قيّس سعيّد، الذي أعلن ترشحّه لولاية رئاسية جديد الجمعة في 19 يوليو/ تمّوز 2024 من برج الخضراء، أقصى نقطة في الصحراء التونسية، مُعتقداً أنّه يكسب رأسمالاً رمزياً يفوق أو يساوي رمزية الحبيب بورقيبة، الذي نُفِي مع رفاقه الدستوريين إلى برج البوف سنة 1934. وهو ترشح يستند إلى أرضية الانتماء إلى «25 يوليو» ثلاث سنوات متتالية، ولكن من دون نقد وتقييم جِدّي من حركة الشعب للتجربة السعيديّة، وما انتهت إليه من شعبوية، وانسداد في أفقها السياسي والاقتصادي، وفشل تامّ في الإصلاح، ذلك أنّ الاستبداد لم يكن في يوم من الأيام عنوان إصلاح وتقدّم وازدهار. وكلّما ظهر صوت عقل على الملأ، من داخل الحركة أو من بين أنصارها، يدعو إلى فكّ الارتباط مع مسار انحرف عن مقاصده الإصلاحية، وفقّر البلاد، وجعل طموح الناس يقتصر على الحصول على رغيف خبز أو علبة حليب في بعض الفترات، وضاق ذرعاً بالصوت المخالف، وبالتعدّد وحقّ التداول السلمي على السلطة والمشاركة السياسية، وبالحرّيات الفردية والجماعية السياسية والإعلامية، وذكّر بوضع «صفر إنجازات»، الذي صاحب المسار الجديد، إلّا من نصوص دستورية وقانونية طوباوية، ومؤسّسات تشريعية صورية لا تمتلك التمثيلية والمشروعية الشعبية، ومشاريع هلامية كالشركات الأهلية، تحوّلت عبئاً على موازنة الدولة التونسية، كلما ظهر هذا الصوت ثار في وجهه الحشد الأكثر ولاءً للرئيس، واتهموه بالأخونة (نسبة إلى الإخوان المسلمين)، والدفاع عمّا يسمونه «العشرية السوداء».

يأس من الإصلاح

أتيحت لحركة الشعب فرص كثيرة للقطع مع مسار سعيّد والتمايز عنه، لاستهدافه الأجسام الوسيطة الحزبية والمدنية والإعلامية، وكان آخرها اعتقال صحافيين وإعلاميين من بينهم برهان بسيس، الذي جعل من برامجه الحوارية الإذاعية والتلفزيونية منابرَ مفتوحة بصفة دائمة ومتواترة أمام قيادات الحركة للوصول إلى الجمهور الواسع، واقتحام دار المحامي (نقابة المحامين) في مناسبتَين، والقبض على المحاميَّين سنيّة الدهماني ومهدي زقروبة، ولكنّ الحركة لم تكلّف نفسها حتّى التنديد، بل تجاهلت الاقتحام والاعتقال، وما تلاهما من انتفاضة المحامين بجميع أطيافهم وألوانهم، ولم تنطق بكلمة واحدة، واختارت في بيانها الصادر يوم 16 مايو/ أيّار 2024 أن «تدعو السلطة إلى تحمّل مسؤولياتها في التصدّي لكلّ من تسوّل له نفسه التدخّل في الشأن الوطني»، إجابة على إثارة بعض وسائل الإعلام الأجنبية، وأطراف دولية، موضوع الاعتداء على دار المحامي، رغم معرفتها المسبقة والأكيدة بسيادوية ما يرفع من شعارات من السلطة الحاكمة، فلا سيادة في ظلّ الاستعمار المالي الذي تعيشه تونس جرّاء التداين المُتناسِل من حقبة إلى أخرى، ولم يفلح معه رفع سعيّد شعار التعويل على النفس، ولا سيادة كذلك في ظلّ استمرار العمل باتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي لسنة 1995، ومذكرة التفاهم مع الولايات المتّحدة لسنة 2015، المتضمّنة فصولاً صريحةً تمكّن من التدخّل في الشأن الوطني التونسي. جاء ترشّح الأمين العام لحركة الشعب مفاجئاً ومباغتاً للطبقة السياسية التونسية، فلم يسبق للرجل أن عبّر عن رغبته تصريحاً أو تلميحاً في الترشّح للمنصب الأعلى في الدولة التونسية، ولعلّ مرجع هذا الترشّح هو اليأس من إمكانية إصلاح أوضاع تونس المتردّية من داخل منظومة سعيّد. وإذا ما بلغ هذا الترشّح منتهاه وأُعلن عن قبوله من هيئة الانتخابات وتخطّى عقباتها، سيكون المغزاوي أولَ شخصية قومية عربية ناصرية تترشّح لخوض معركة الانتخابات الرئاسية. وبذلك فهو يثأر للقيادي في الجبهة القومية التقدّمية المُعارضة، ووريثة الحركة اليوسفية، المسطّاردي بن سعيد، وقد تقدّم لسفارة تونس في الجزائر بطلب الترشّح في الانتخابات الرئاسية سنة 1974، لمنافسة الحبيب بورقيبة، من دون أن يُمكَّن من شرف الترشّح والمنافسة.

نحو الخروج من جلباب سعيّد

قوبل ترشّح الأمين العام لحركة الشعب بوصم شديد من معارضيه ومنافسيه، معتبرين أنّ خروجه عن جلباب سعيّد في هذه المحطّة السياسية المهمة لا يخلو من ريبة، وهو أمر غير قابل للتصديق، وأنّ ترشحّه من أجل لعب دور الديكور الديمقراطي والتعدّد المُزيّف، تيمّناً بالوظيفة التي كان يُؤدّيها زعماء أحزاب المعارضة الكرتونية في زمن حكم الرئيس زين العابدين بن علي. وهو ما يستدعي من أمين عام حركة الشعب تسفيه هذا الموقف، الذي يكاد يتحوّل حسّاً مشتركاً لدى الطبقة السياسية والمتابعين للشأن العام التونسي. وهذا الانطباع نمّته التضييقات والمتابعات القضائية التي تطاول يومياً مُرشّحين آخرين، يُصنَّفون أكثر جِدّية لمعارضتهم البائنة والمُعلَنة، على غرار رئيس حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري لطفي المرايحي، الذي صدر في حقّه حكم ابتدائي بالسجن ثمانية أشهر، وبالمنع مدى الحياة من حقّ الترشّح، ورئيس حزب العمل والإنجاز عبد اللطيف المكّي، الذي صدر في حقّه حكم يُحدّ من تنقّله خارج معتمدية الوردية، التي يقيم فيها، ويمنعه من التصريحات الإعلامية في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي كافّة، فالحكم في لا منطوقه هو منع من القيام بحملة انتخابية، هذا إضافة إلى رفض تمكين رؤساء الأحزاب المسجونين وهم على التوالي: عازي الشواشي، وعصام الشابي، وعبير موسى، من تواكيل إتمام إجراءات الترشّح.

من خلال السجالات والمناقشات، وحتّى المناكفات الدائرة في صفحات التواصل الاجتماعي، لا يبدو أن ترشّح المغزاوي كان محلّ اتفاق مُسبق بين هياكل حركة الشعب ومنخرطيها وأنصارها، ومُؤيّديها

> أتيحت لحركة الشعب فرص كثيرة للقطع مع مسار سعيّد والتمايز عنه، لاستهدافه الأجسام الوسيطة الحزبية والمدنية والإعلامية

> جاء ترشّح زهير المغزاوي للرئاسة التونسية مفاجئاً، ولعله جاء بعد يأس من إمكانية إصلاح أوضاع تونس المتردّية من داخل منظومة سعيّد

من الطيف القومي العربي في تونس، فقد تمسّكت مجموعات عديدة بضرورة البقاء داخل معسكر سعيّد والتصويت له لاستكمال مشروعه. وهذا الأمر يُعسِّر من مهمّة المُرشّح القومي العربي وفريقه الانتخابي، فبدلاً من الانطلاق في التعبئة الانتخابية، وحشد المناصرين للوصول إلى أكبر قدر من الناخبين، واقناعهم بالترشّح، يستنزف المُرشّح طاقاته في نقاشات عقيمة لإقناع ذوي القربى بالالتحاق بمعسكره الانتخابي، وشدّ أزره، وخوض معركته التي ستُحدّد مُستقبله السياسي، ومصير حزبه. وعلى عكس بعض منافسيه، منهم الرئيس سعيّد، ومنذر الزنايدي، والصافي سعيد، ولطفي المرايحي، وعبد اللطيف المكي، وعبير موسى، وآخرون، لم يستند ترشّح الأمين العام لحركة الشعب إلى أسبار آراء وقياس الرأي العام الانتخابي، ولم يظهر اسمه في تلك الأسبار، وهو ما يجعل من الترشّح مغامرة غير محسوبة العواقب. وتبيّن مصفوفة التحالفات السياسية والانتخابية المُحتمَلة والممكنة كيف أنّ هذا الترشّح محفوف بالمخاطر، بسبب قرار فريق من أبناء حركة الشعب وأنصارها العروبيين والقوميين التصويت لصالح سعيّد، وبسبب فقدان الحركة حلفاء في معركتها المصيرية. فلا يمكن لها التعويل على القاعدة الإسلامية من «نهضة»، وائتلاف الكرامة، وحزب المُؤتمَر من أجل الجمهورية، ومختلف مُكوّنات جبهة الخلاص الوطني، وكذلك جماعات السلفية العلمية، خاصّة «المداخلة»، وحزب التحرير ومناصريه، لعدائها الشديد للإسلام السياسي، ولتبادل التخوين معه. ويتعذّر عليها بناء تحالفات مع الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية (أحزاب التكتّل من أجل العمل والحرّيات، والجمهوري، والمسار الديمقراطي الاجتماعي) حلفائها التقليديين قبل 25 يوليو (2021)، خاصّة التيّار الديمقراطي، شريكها في الكتلة الديمقراطية، وفي حكومة إلياس الفخّفاخ، فهذه الأحزاب ترى في ما أتاه سعيّد انقلاباً مكتمل الأركان، بينما ترى فيه حركة الشعب تصحيح مسار.

الدستوريون بدورهم لهم خصومة تاريخية مع القوميين، تعود جذورها إلى الصراع البورقيبي – اليوسفي، وعملية قفصة سنة 1980، فضلاً عن أنّ لهم مُرشّحين من أبرزهم الوزير الأسبق منذر الزنايدي، ولن يستبدلوه بالمغزاوي مهما كانت التحالفات، ومن الأقرب أن يتحالف فريق منهم مع الإسلاميين. وفيما يتعلّق باليسار، شريك حركة الشعب في المناسبات الاحتجاجية، والمظاهرات الشوارعية، ونصرة القضية الفلسطينية، فهو مُنقسم إلى قسمين، قسم موالٍ لسعيّد سيمنحه أصواته على محدوديتها، من أبرز تنظيماته حزب الوطنيين الديمقراطيين المُوحّد (فصيل منجي الرحوي)، وحركة تونس إلى الأمام بقيادة عبيد البريكي، وهؤلاء من حلفاء حركة الشعب التقليديين، أما القسم الثاني فيمثّله حزب العمّال بزعامة حمّة الهمامي، وحزب الوطنيين الديمقراطيين المُوحّد (فصيل زياد لخضر)، وهو فريق مقاطع للانتخابات الرئاسية، ورافض للمشروع السياسي لقيس سعيّد. كما لا تستطيع حركة الشعب التعويل على تنسيقيات سعيّد، التي انخرط فيها عدد غير قليل من الشباب القومي العربي واليساري، ومنحتهم السلطة مناصب إدارية في مؤسّسات الدولة الدنيا والمتوسّطة على غرار الولاة، والمعتمدين، والعُمد، وفي الإدارات العامة في مختلف الوزارات، ولن تكون أصوات هذه الفئة إلّا للرئيس سعيّد.

خاتمة

في ظلّ تلاشي جبهة 25 يوليو، التي سعت حركة الشعب إلى تشكيلها لدعم الرئيس السعيّد، من دون إعارتها أيّ اهتمام منه، مكوناتها أحزاب سياسية عروبية ويسارية وقوى مدنية، من أكثرها أهمّية الاتحاد العام التونسي للشغل، والهيئة الوطنية للمحامين، والنقابة الوطنية للصحافيين، وائتلاف صمود، وشخصيات وطنية، واختيار كلّ طائر منهم عشّه الأيديولوجي ومُرشّحه الرئاسي، يغيب عن ترشّح الأمين العام لحركة الشعب من أجل معركة خوض الانتخابات الرئاسية لسنة 2024 أدنى درجات التكافؤ، في وقت هو في أشدّ الحاجة إلى تحقيق نتائج تحفظ مكانة حزبه، وكرامة التيار القومي العربي في تونس، رافعة ذلك الحزب الأساسية. أمّا إذا أدار حملته الانتخابية جيداً، ووصّل صوته إلى أغلب الناخبين، وعوّل على الإقناع وصدق الخطاب، فإمكانه تعويض التحالفات بالدعم الشعبي والجماهيري. وفي كلّ الأحوال سيكون ترشّح حركة الشعب للرئاسيات عنوان معركة الانفصال وفكّ الارتباط مع مسار 25 يوليو، الذي جعل من الحركة القومية العربية التونسية حمّالة أوزار ذلك المسار من دون المشاركة في وضع سياساته واتخاذ قراراته. فهي أقرب إلى أن تكون معركة استرجاع هذه الحركة لذاتها واستقلالية قرارها، وصون كرامتها وإعادة بناء هياكلها، وتقييم مشروعها وأدائها السياسي، وتقديم نقدها الذاتي، كما يفعل شجعان السياسة وعباقرتها بعد كلّ محطّة سياسية مهمّة، والعمل على الوصول إلى السلطة لتنفيذ برامجها، أو أن تأخذ لها مقعداً مُحترماً في صفوف المُعارَضة إذا تعذّر عليها الحكم، وذلك قبل أن يصيبها ما أصاب أحزاب أخرى لفّها النسيان، واستحالت مُجرّد أرقام، أمّا كرسي الرئاسة، رغم عدم استحالة الوصول إليه، فقد لا يبدو أنّه مهيأ لها هذه المرّة.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

مغامرة غير محسوبة

لا يبدو أن ترشّح امين عام حركة الشعب زهير المغزاوي لانتخابات الرئاسة التونسية كان محلّ اتفاق مُسبق بين هياكل حركة الشعب ومنخرطيها وانصارها، ومُؤيّديها من الطيف القومي العربي في تونس، فقد تمسّكت مجموعات عديدة بضرورة البقاء داخل معسكر سعيّد والتصويت له لاستكمال مشروعه. وهذا الأمر يُعسِّر مهمّة المُرشّح القومي العربي وفريقه الانتخابي، وعلى عكس بعض منافسيه، لم يستند ترشّح الامين العام لحركة الشعب إلى أسبار آراء وقياس الرأي العام الانتخابي، ولم يظهر اسمه في تلك الأسبار، وهو ما يجعل من الترشّح مغامرة غير محسوبة العواقب.